اذا اثبتت البينة ان الشيء حبسه السيد الامير البينة بلوى ليتيح حاز ويقيم
بيان انه بينة انه تغير اليه بعين من العقوق وكان ذلك له والا جعلت
الاحوال للذي اثبت احقها ولم يكلف البينة ان تخصم ايا هما
والاعين ذلك وجعلتها له قال لا يكون حال الغائب فيما احتمل
والاجمل عندي الا ان يكون المستحق يقيم البينة ان السلطان خصم
منه والا لم يكن له تعلق بما استحق والاكرا. والاجمل ان تحاصه
قيمة ما باع وغرمه قابلا الا مغلوبا عاد ان طلب المستحق ان يعطيه
ذلك مغلوبا قيل له جائت البينة انه غصب هذا الشيء
فيكون لك ما يكون للمغصوب منه ويكون عليه ما لي الغائب والا لم
يكن لك الا ارتفاق ولم قيمة وغرمه قابلا لم

وفي كتاب ابن حبيب قال عبد الملك وسألت مطرفا وابن الماجشون
عن الرجل يبعد وابل البهيمة فيجيء بها يقطع لبنها فيقول ان
كان عظم ضلعها اللبن مثل الشاة الغزيرة التي يرتفع لبنها
لبنها فيقع ثمن جميع فيتها الا ان يقطع لبنها للابد وان لم تكن
شاة غزيرة يرتفع لبنها لبنها فانما يقضي ما نقصها لان
ذلك اكثر لبنها اليوم فقال ما ينقصها ذهاب حلبها وانقطاع
لبنها قال وانما البقوع والناقة فذلك لها فانما يقع كثير يقطع
انما فكرها هو سوى اللبن وان كانت غزيرة لان البقرة يجزء عليها
والناقة فيحمل عليها ما لا يحمل عليها ما نقصها اه

قال عبد الملك وسألت مطرفا وابن الماجشون عن
المرضع هل للامام ان يخرجهم عن الحاضرة وعن القرى وعن المساجد
والاسواق او فعلا لابي ان الواحد والنفر القليل فلا يخرجوا عن حاضرة
ولا عن قرية ولا عن مسجد جامع ولا غير جامع وقع

بلغنا

بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقي امرأة بحاذا اذا الرمث وهي
تطوف بالبيت فقال لها يا امة الله لو جلستي في بيتك كان خيرا لك
ولم يعزم عليها يا امر بذلك ولا ينهى عما اتاها عنه قال وبلغنا ان
حبيب الله وبيي كان يعذ لك المرض وكان يحرفه جعله في بيت
المال وكان يعاكله ويعا لسعه وكان اذا وضع الطعام قال كلوا فانه طيب
كل مما يليه هذا يعذ لك في القليل الذي يخرجون به اكثر
في الحاضرة رأينا ان يفتحوا الا بصهم موضعا كما صنع بالمرضى عنهم بالشام
كما رأيت عند الشفيع فلا منع لهم ولم يجد عنهم قال ولا ترى ان
يمنعوا من ذلك من الاسواق لتجارا تهم ويتبايعوا حوا يحصل ان
التطوف للمسألة انما يمنع لهم اما يخرج عليهم او ارفق من
في المسلمين ولا ترى ان يمنعوا من المساجد الجامعة لشهود الجمعة
المفروضة لانهم يجاء من فيهم منهم على شهودها كما جاء من غيرهم
وامام الغير الجمع فلا بأس ان يمنعوا الا الواحد بعد الواحد ومما اجتمع
ذلك وكذلك المساجد المخصوصة يمنعون منها لما ذكرت من الاخذ
بالهدم الا الواحد بعد الواحد فالواحد امام من القرى فانهم لا يخرجون
عنها وان كثروا لعلهم يمنعون من اذا لهم في مجيئهم اذا اشكوا
ضررا لك بهم وان كانوا من ورثة القرية واحرى بامر وان يخرجوا
لانهم هم كما جميع لهم ولا بعد والاهل القرية من ورثة لهم
بوطنهم وانفسهم لهم فيها فان لم يفد وا لك كان على الامام
ان يفد هم من بيت المال خلاما عيها يسع لهم والا فليبعوا
من الاستغناء ولم يتركوا يموتون عطشا وان كانت من ورثة القرية
فهو الحوان ناجية منه يستغنون منها بغير موضع اقامة الورثة
قال عبد الملك وسألت اصبغ ابن الفرج عن ذلك كله فقال مثل ما
بيه اجمع الا انه ليس على من مضى الحواضر الخروج منها الى ناجية بقطع
يقطع عليهم ولا لمن ان يركبوا منها فتهم كذا مع العدل يعرف في ذلك

Copyright © King Saud University